مقاربة تحليلية لأثر الشعارات الانتخابية في إنجاح النواب المكرر فوزهم في الانتخابات التشريعية الأردنية في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧.

إعداد

د. غازي صالح نهار بني ملحم

أستاذ مشارك /اجتماع سياسي

قسم العلوم الإنسانية/كلية العلوم والآداب

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

مقاربة تحليلية لأثر الشعارات الانتخابية في إنجاح النواب المكرر فوزهم في الانتخابات التشريعية الأردنية في ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.

د. غازي صالح نهار بني ملحم

الملخص :

تمثل الدعاية والشعارات الانتخابية في المجتمعات الحديثة نقطة هامة في الانتخابات النيابية، حيث يتم من خلالها طرح البرامج السياسية ومناقشة السياسات الحكومية. فالصراعات السياسية بين المرشحين المتعددين تأخذ دورها، ممثلة بالأفراد والأحزاب السياسية والجماعات لدعم أفراد معيين وضمان فوزهم فيها.وتسيطر العناصر السياسية في المهرجانات حيث تحاول كل مجموعة طرح شعارات وحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع مختلفة عن الحلول التي تطرحها غيرها من المجموعات الأخرى بما فيها مواجهة تحديات الحكومة.ففي حالة الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت في عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ نجد أن تلك الحالة واجهت إشكالات.فما عدا حزبين أو أكثر جاءت الشعارات الانتخابية تتصف بالعمومية وغير مميزة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر الشعارات الانتخابية في إنجاح النواب المكرر فوزهم في الانتخابات التشريعية الأردنية التي حدثت عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. فلقد تم اختيار عينة من الشعارات التي تم طرحها في مناطق الأردن والتي تمثل حوالي ٢٩ شعاراً من أصل ١١٠ في ٤٥ دائرة انتخابية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث في دراسة هذا الموضوع على منهجية علمية تستند على المنهج الوصفي في تتبع الشعارات التي طرحت في فترة الدراسة، والمنهج التحليلي لمناقشة وتحليل الشعار الانتخابي ومحاولة ربطه بالأحداث حتى أتاحت للباحث فرصة الوصول إلى نتائجه .

نتائج البحث: وجد الباحث من خلال الدراسة والبحث أن الشعارات الانتخابية تركزت على قضايا عامة تخص الوطن وقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية متنوعة، ولم تختلف جوهريا عن بعضها بعضاً رغم تغير الظروف. وتبين له أنها لم تكن السبب الرئيس في فوز المرشحين أو فشلهم، بل هناك عوامل اجتماعية عشائرية وعوامل داخلية وخارجية أخرى لعبت دورا في النجاح والفشل.لقد اعتمد معظم الفائزين على قواعدهم العشائرية أكثر من شعاراتهم الانتخابية مما جعل الانتخابات النيابية تبدو احتفالات اجتماعية بدلا من كونها تظاهرة سياسية.

The impact of election advertising and slogans in election campaigns in Jordanian parliamentary elections, 2003 and 2007.

Dr. Ghazi Saleh Melhem

Abstract:

In modern democratic societies, election campaigns and slogans are important points at which political programmers are reviewed and government policies discussed. A political struggle takes place among different candidates, political parties and blocs in order to gain the highest level of support for particular candidates and secure them victory. The political element is prevalent, if not dominant, in each campaign, as each party or bloc tries to distinguish itself from others in its positions and its solutions for different problems; including challenges faced by the state. In the last two elections in Jordan this atmosphere has been lacking. With the exceptions of two or three lists, political slogans were general and not exceptional. In the light of this the researcher, raise the following question: Did those winners achieved their slogans? If the answer is not, then we may ask: why they did not achieve it and put it in the direction of public policies?

Research Purpose: - The purpose of this article is to explain the value and content, the communicative techniques, and kind of election slogan, propaganda and advertisement in national election in Jordan in those winners in 2003 & 2007.

Research Methodology: - Research methods consisted of descriptive approach and the analytical one.

Findings: -From the conclusion of this research it can be derived that, in the last two elections in Jordan the political character of the election campaign has been lacking. Also political slogans were general and not exceptional. In fact, many candidates did not have platforms at all and discussion of political affairs did not account for a great part of their campaigns. Since many candidates stand on a tribal basis, the elections are more like family or social celebrations than the exercise of politics.

مقاربة تحليلية لأثر الشعارات الانتخابية في إنجاح النواب المكرر فوزهم في الانتخابات التشريعية الأردنية في ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.

المقدمة:

لا شك في أن الانتخابات وما تنطوي عليه من تمظهر الشعارات والتصويت تُعد التجلي الصائب لمؤشر الديمقراطية واستمرارية وجودها في الدول. وبالطبع تتباين أهمية تلك الآلية ودرجة تأثيرها باختلاف المجتمعات والأنظمة السياسية التي تشرف عليها وتديرها. ففي بعض المجتمعات تعتبر هذه العملية عبارة عن إجراء شكلي وبناء عليه تعتبر في نظرهم قليلة الأهمية، في حين تعتبر في حقيقة الأمر ذات أهمية عالية؛ لأنها ترتبط بالديمقراطية الحقيقية وبالتعددية والتنافسية وتقود إلى مبدأ تداول السلطة. فهي أيضا عملية معقدة ومتشابكة الأطراف تتدخل فيها عوامل النظام السياسي وبيئته ، وطبيعة النظام الانتخابي نفسه وضوابطه، ودرجة الوعي السياسي للبيئة الانتخابية المجتمعية، وأسس التصويت فيها سواء أكانت شخصية أو قبلية وطائفية ، ناهيك عن خصائص المرشح ودوره وموارده المتعددة والمتشعبة المالية منها والثقافية والمجتمعية وقدرته على توظيفها واستخدامها للحصول على المقعد النيابي.

عند التمعن في بيئة العملية الانتخابية وسير العمل فيها في الأردن وغيره من الدول، نجدها عملية ذات أبعاد متعددة ، اجتماعية وسياسية واقتصادية في آن واحد. ولذلك عندما يذهب الباحث لمراجعة دقيقة للعوامل التي أثرت على محاور النظام الانتخابي في هذا البلد يتبين وجود تدخل وتداخل بين عدد من العوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية، ووجد أنها عملية لا تقتصر على الشعار الانتخابي فحسب، بل تخضع لتأثير عوامل متعددة ، منها مثلا : دور الحكومة السياسي وضوابط العملية الانتخابية ، ومدى فعالية الأداء الحزبي ودرجة الوعي السياسي المجتمعي ، وطبيعة شخصية المرشح والموروث الاجتماعي له والمعتقد السياسي المرتبط بدور ومشاركة المرأة الأردنية الفاعلة في العملية السياسية برمتها.

بناء على ذلك، نجد أن الشعارات الانتخابية التي طرحها النواب الذين تكرر فوزهم في الانتخابات النيابية في الأردن عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة من المنتخبين والمنتخبات لتنفيذ ما وعدوا به من شعارات وبرامج صوت لهم ناخبوهم على أساسها. على هذا الأساس يركز البحث على دراسة الشعارات الانتخابية بأبعادها التي تدخل في اهتمامات عدد من فروع العلوم الاجتماعية بفروعها المختصة كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ودراسات الاتصال؛ ذلك لأن دراسة الشعارات الانتخابية والمشاركة في الانتخابات تعتبر مسألة ضرورية لأنه لا يجوز النظر إليها باعتبارها حقا للمواطن فقط ، وإنما هي مسؤولية وطنية كبيرة تقع على عاتق أطراف المعادلة الانتخابية بشقيها : الناخب والمنتخب على حد سواء.

مع ذلك فإن البحث لن يعالج موضوع الشعارات والدعاية الانتخابية في انتخابات المجلسين الرابع عشر والخامس عشر من كافة الزوايا وشعارات كافة النواب لأنها كثيرة وبحاجة إلى وقت وجهد كبير لا يستطيع البحث تغطيته بشكل منفرد، لذا عمد الباحث لاختيار شعارات النواب المكرر فوزهم بالدورتين المذكورتين ، ويختار منها ما يهم البحث وما يحقق هدفه العلمي.

الإستراتيجية المنهجية

منهجية البحث:

من خلال تعدد الدراسات والآراء التي بحثت في مدى فاعلية الشعارات الانتخابية في إنجاح المرشحين نجد أن هذا الموضوع يخضع إلى تعدد المفاهيم الأكاديمية التي يمكن أن تنطلق منها دراسة الموضوع. إن النموذج المنهجي الذي أخذ به الباحث في هذا البحث، يستند على عدة مناهج يأتي في مقدمتها المنهج الوصفي، الذي يتم به العودة للاطلاع والوقوف على طبيعة الشعارات الانتخابية التي طرحها المرشحون في فترة الدراسة، والتحليلي عندما يتطلب ذلك، للوقوف على مدى تأثير تلك الشعارات في تكرار فوزهم في الانتخابات من عدمه.

أهمية البحث:

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من وجوه عدة لعل من أهمها أنه:

١- يتناول موضوعا حيويا وجديدا يهم القائمين على الدراسات الاجتماعية الخاصة بالانتخابات النيابية في الأردن باعتباره جزءاً من النظام العربي الذي يتبنى الديمقراطية في المنطقة العربية.

٢- يزيد الرصيد المعرفي ويسد بعض النقص الموجود في مجال تأثير الشعارات الانتخابية على فوز المرشحين في الانتخابات النيابية الأردنية، .فلا تزال الأبحاث التي دارت حول بيان أثر الشعارات الانتخابية في إنجاح المرشح في الانتخابات النيابية في الأردن بحاجة إلى المزيد من العمق والمتابعة والتنوع لأن لها تأثير كبير في تحديد نوعية النائب الفائز في تلك الانتخابات من جهة ،وعلى طبيعة وتوجهات المسيرة الديموقراطية برمتها من جهة أخرى. ومن أهمية هذا الموضوع الحيوي سيقوم الباحث في هذا البحث بمحاولة إضافة معلومات أخرى وإعطاء نظرة عامة تحدد أثر تلك الشعارات في تكرار فوز المرشحين من عدمه.

٣- إضافة لذلك، فإن البحث في هذا الموضوع يعتبر ذو فائدة كبرى لقياس مؤشرات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي و الثقافي في الدولة والمجتمع معاً. فالشعارات الانتخابية بمختلف أشكالها وطبيعتها تطرح تساؤلات جوهرية حول مسائل التمثيل السياسي والانتخابي للشرائح المجتمعية ، وتحاول إبراز الأولويات والاهتمامات الهامة للمواطنين في الدولة ، كما أن الدخول في أية دراسة علمية تطال شعارات الحملات الانتخابية للمرشحين تعتبر محاولة لمعرفة الكيفية التي يتواصل ويلتقي بها أبناء المجتمع بأطيافهم وثقافاتهم المتعددة، وفي اتصالهم السياسي و المجتمعي و الخوض في طبيعة وتفاصيل الخطاب السياسي وطرق الإقناع وأحيانا التضليل فيه.

أهداف البحث:

عندما يحاول الباحث البحث في الشعارات الانتخابية المطروحة في الحملات الانتخابية النيابية وغيرها من المواضيع عبر سياقات البحث ، فإنه يسعى للوصول إلى جملة من الأهداف الرئيسة التي يكمن معظمها في توفير قاعدة معلوماتية مفصلة ومصنفة عن الشعارات الانتخابية للمرشحين المكرر فوزهم في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ الذين حجزوا مقاعد نيابية في البرلمان الأردني في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر. وكذلك يسعى للوصول إلى معرفة طبيعة الأحداث التي تهم الناخبين الأردنيين استناداً على الشعارات المطروحة في انتخابات موضوع البحث، وذلك عبر إضفاء رؤية تحليلية نقدية تعبر عن وتوضح الغايات والأهداف الفعلية وراء طرح تلك النوعية من الشعارات بصورة مجردة وبعيدة عن تأثير اللعبة السياسية والانتخابية ذات الطابع العاطفي.

كذلك يهدف الباحث من دراسة وتحليل طبيعة الشعارات الانتخابية والنتائج التي أدت إلى فوز مجموعة من النواب بشكل مكرر في انتخابات عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ إلى تكوين فكرة عن قدرة هؤلاء النواب على التأثير في مسيرة العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في هذا البلد.

أخيراً ، لن يكتف الباحث في متن هذا البحث بتقديم دراسة وصفية عن طبيعة تلك الشعارات فقط ، بل سيحاول - وبقدر ما يستطيع - إبراز أهم الإشكاليات والمعوقات التي تتعلق بالطابع الديمقراطي والتنظيمي و بالاتصال والتسويق الانتخابي والتي تحول بمجملها دون تفعيل مضامين تلك الشعارات، أي تحول دون إدراجها في السياسات العامة للحكومة الأردنية ووضعها موضع التنفيذ على شكل قوانين ومشاريع تنموية وطنية تساهم في تحديث الدولة وتواكب مفاهيم الإصلاح الديمقراطي المطلوب داخلياً ودولياً.

فرضية البحث وتساؤلاته:

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها: **" أنه وعلى الرغم من ارتباط الشعارات الانتخابية بالهموم اليومية للمواطنين إلا إنها لم تكن العامل الأساس في تكرار فوز النواب المكرر فوزهم في البرلمان الأردني في انتخابات عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ م".**

يثير البحث تساؤلاً رئيساً حول مدى تأثير الشعارات الانتخابية في إنجاح المرشح في الانتخابات النيابية الأردنية ومصداقية تلك الشعارات وآثارها على إنجاح المرشح ، يتضمن محاولة التعرف على ما يلي:

- ما مدى مساهمة الشعار الانتخابي الذي يطرحه المرشح في فوزه في الانتخابات النيابية الأردنية بطريقة أو بأخرى ؟
- ما مدى التأثير السياسي الحكومي وطبيعة المجتمع الأردني في فوز المرشح ؟

محاور البحث:

ينطوي البحث على مجموعة من النقاط أو المباحث وتشمل على: **أولا:** رؤية تحليلية للشعارات الانتخابية للمرشحين الناجحين في انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ وفقاً لمكونات الاتصال بين المرشح والناخب ، ومضمون الشعار المعتمد في الحملة الانتخابية للمرشح. **ثانيا:** محاولة توضيح أهم الإشكاليات التي يرى الباحث بأنها حالت ولا تزال دون تفعيل مضامين الشعارات في السياسات العامة للدولة. **وأخيراً:** يحاول الباحث طرح بعض المقترحات والحلول التي يراها مناسبة في هذا البحث.

الإطار النظري و الدراسات السابقة

تتعدد التعريفات والمفاهيم الخاصة بالشعارات الانتخابية التي أوردها الكتاب ، فمنها ما نجده يهتم بعناصر ومكونات العملية التواصلية المتعارف عليها ، وأخرى تدور حول الشعار ذاته والمعاني التي يحملها حتى يحقق أعلى درجات التأثير على الفرد المستقبل له (**الوقيان** ، ٢٠٠٨ :٣) . كذلك هناك من ينظر للشعار الانتخابي على أنه أسلوب فني يستخدم للتأثير على الأفعال الإنسانية من خلال استخدام بعض الآليات لتنفيذها (Jamieson, 1998:130-131)، مع ضرورة ارتباط الشعارات بصفة عامة باستخدام أسلوب الإقناع لجعل المستقبل لها يتقبل وجهة نظر معينة أو القيام بعمل محدد ، شريطة أن تتمتع تلك الشعارات بالبساطة وبعدم التناقض ، وأن يكون لها علاقة بواقع الأفراد المستهدفين في العملية الانتخابية. لإنجاح هذه العملية ركز بعض العلماء على قادة الرأي باعتبارهم وسطاء في عملية الاتصال الانتخابي تلك، وحاول تطبيقها على دراسات متعددة لاحقة مبينا تأثير الناخبين المترددين في اتخاذ قرار الترشيح معتمدين على من حولهم من الأفراد بدرجة أكبر من تأثرهم بالمعلومات التي يتلقونها عن طريق الاتصال الشعبي (Rush & Althoff, 1971:165).

إذا تجاوزنا الخوض في المفاهيم المتعددة لمفهوم الشعار الانتخابي والذهاب إلى أهمية موضوع الانتخابات النيابية وأسلوب طرحها واستخدامها ومدى مصداقيتها ودرجة وعي الناخب بها ، نجد أن بعض الكتاب يرى أن مدى تأثيرها ونجاحها مرتبط بمدى قدرتها على تجاوز ما يمكن أن يطرح على صاحب الشعار من أسئلة من المرسلة إليه ، ومدى تقاربها مع فكره وانسجامها مع أهدافه ، وقيمه واتجاهاته (Ritzier, 1992:187-225). هذا يعني اهتمامها بدراسة عناصر العملية التواصلية المتعارف عليها والمعاني التي يحملها الشعار حتى يحقق الناخب من خلاله أقصى درجات التأثير (**الوقيان** ، ٢٠٠٨ :٣).

بناءً على أهمية موضوع الانتخابات النيابية وشعاراتها الانتخابية، كثرت الدراسات التي بحثت في تحديد مفهوم الشعار الانتخابي ودرجة أهميته للعملية

الانتخابية ومدى تأثيره على نتائجها. ومن ثم يمكن القول إن معالجة الباحثين للشعارات الانتخابية وعلاقتها بالتصويت للمرشحين وبنتائج العملية الانتخابية في ضوء البيئة المجتمعية للدول النامية بما تحتويه من عوامل ومتغيرات مجتمعية بأبعادها المتعددة تبين وجود اتجاهات ورؤى متباينة حاول بعض الكتاب تلخيصها بما يلي(**كمال** ، ٢٠٠٣، :١٠٠):

الاتجاه الأول: يرى بضآلة الدور الذي تلعبه الشعارات الانتخابية في التأثير على العملية الانتخابية أو حتى الانعدام التام لهذا الدور. و يعود هذا الضعف بالنسبة لأصحاب هذا الرأي، إما نتيجة لطبيعة النظام الانتخابي نفسه في المجتمع واعتماده على الدعم العشائري والشخصي أكثر من اعتماده على الشعارات والبرامج الانتخابية، وهذا الاعتماد غالباً ما يفقد الشعارات الانتخابية تأثيراها الايجابي في العملية الانتخابية.أو إنه ناتج عن ضعف في صياغة الشعار الانتخابي نفسه الذي يأتي ضمن مصطلحات عامة ومجردة مثل الإصلاح السياسي، والوطن للجميع، وحماية الوطن، خاصة في ظل ضعف درجة الوعي السياسي والذي يفقد الشعار أهميته، أو في ما يتعلق بدرجة الوعي السياسي للناخبين أنفسهم وقدرتهم على تقييم السياسات والشعارات الانتخابية (**كمال** ، ٢٠٠٣: ١٠٤).

أما الاتجاه الثاني: فيرى عكس ما يراه أصحاب الرأي الأول، حيث يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية دور الشعار الانتخابي في العملية الانتخابية؛ لأنه يستند على عدة مقومات تؤدي بمجملها إلى ترشيد العملية الانتخابية. ويرى البعض من أصحاب هذا الرأي أن ما يحققه المرشح في الانتخابات النيابية من دعم وانجاز ونجاح يعتمد على العملية التعبوية والشعارات الانتخابية التي يقوم بها الحزب والنائب (Krebs, 1998) . لكن تأثير تلك الحملات والشعارات الانتخابية يتوقف نجاحها أيضا على نوعيتها وأساليبها ،وعلى طبيعة النظام السياسي والمعتقدات السياسية للناخبين (Freie, 1997:135-153)). من ناحية أخرى يرى بعض الكتاب أن عملية التأثير المتبادل بين الشعار والبيئة الانتخابية في العملية الانتخابية تتأثر بطبيعة

المواضيع التي تحتويها، فمثلا هناك اختلافات في مطالب وحاجات جمهور الناخبين في الريف عن حاجات أبناء المدن، والتباين أيضاً واضح بين مطالب الفقراء عن الأغنياء، وبين المتعلم من غيره (Lip set, 1983:232).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث يظهر الجدل بين هؤلاء الكتاب حول تأثير الشعارات الانتخابية ودورها في نتائج العملية الانتخابية والذي يرتبط بطبيعة ما هو مطلوب أو متوقع من هذا الدور ونوعيته والنتائج المترتبة عليه، سواء ارتبطت بالتصويت لصالح المرشح أو حزب سياسي أو بتغيير اتجاهات التصويت ودرجة هذا التغيير. إنها إشكاليات منهجية أخرى في القياس تتطلب دراسات متكاملة، خاصة وإن كثيراً من الدراسات السابقة لم تحدد طبيعة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الشعارات الانتخابية أو الأبعاد الاجتماعية لها، أو حتى مدى ملائمة تلك العوامل البديلة للمجتمع النامي.

أهمية دراسة الشعارات الانتخابية

تتأثر الحملات الانتخابية عادة بالبيئتين الداخلية والخارجية للدولة والمجتمع على حد سواء. فالسياسة الإقليمية والدولية المحيطة بالدولة- إضافة إلى العوامل التي تتعلق بالبيئة الداخلية وخاصة ما يرتبط منها بظروف وحاجات المواطنين المختلفة- لا بد وأن تنعكس على طبيعة الشعارات التي يطرحها المرشح للانتخابات النيابية. وعليه فإن الشعارات التي يتم طرحها خلال مرحلة الترشيح للانتخابات غالباً ما تأتي ترجمة وانعكاساً لطبيعة المرحلة، والظروف السياسية التي تمر بها الدولة؛ لذلك فإن تقييم أداء المجالس التشريعية والنيابية، ومعرفة مدى التزام النواب بشعاراتهم وأطروحاتهم، يتطلب إلقاء بعض الضوء على الأحداث والتطورات السياسية التي أحاطت بتشكيل تلك المجالس والاهتمام بها.

توافقاً مع ذلك جاءت الانتخابات النيابية الأردنية للمجلسين الرابع عشر والخامس عشر موضوع البحث في ظل متغيرات إقليمية ودولية في المنطقة وتداعياتها على الوضع الداخلي. ومن هنا نجد أن دراسة الشعارات الانتخابية للنواب الأردنيين

تحتل أهمية كبرى لأنها في الواقع تشبع حاجات البحث العلمي من خلال الإطلاع على العديد من القضايا والملفات الهامة بداخل الأردن والمنطقة العربية. فهي بطريقة مباشرة تؤدي إلى تقديم المرشح والتعريف بهويته وشخصيته ونمط تفكيره ، وبالمقابل تبين قدرته على تطبيق تلك الشعارات ووضعها موضع التطبيق من عدمه. فالشعارات الانتخابية ذات العبارة القصيرة والسهلة والموجزة والمؤثرة تعتبر نقطة التواصل الأكثر وضوحاً في العملية الاتصالية بين المرشح والناخب . فعن طريق الشعار المشاهد والمتكرر الذي يرافق المرشح يمكن أن يدرك ويستمد الناخب أولى انطباعاته الشعورية والذهنية عن الشخص الذي يسعى لانتخابه حتى قبل الالتقاء به.

بطريقة غير مباشرة ، فإن البحث والتنقيب في الشعارات الانتخابية يمكن أن يوضح للقارئ بعض مؤشرات التحول والحراك السياسي و الثقافي في الدولة والمجتمع الأردني. فالشعارات الانتخابية على اختلاف أشكالها وألوانها تطرح تساؤلات جوهرية، حول مسائل التمثيل السياسي والانتخابي للشرائح المجتمعية ، وتبرز للمهتم أولويات وانشغالات واهتمامات المواطنين في الدولة. كما أن الدخول في أي دراسة مسحية تطال شعارات الحملات الانتخابية للمرشحين تعتبر محاولة لمعرفة الكيفية التي يتواصل ويلتقي بها المواطنون في اتصالهم السياسي و المجتمعي والخوض في طبيعة وتفاصيل الخطاب السياسي وطرق الإقناع وأحيانا التضليل فيه.

من ناحية أخرى تنبع أهمية اختيارنا للبحث في الشعارات الانتخابية للنواب المكرر فوزهم في الانتخابات النيابية لدورة عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧ التشريعية في الأردن ؛ لأنها جاءت في ظل ظروف ومتغيرات عدة لم تشهدها الانتخابات التشريعية الأردنية من قبل، ولعل أبرزها استلام الملك عبد الله الثاني السلطة في الأردن وحصول المرأة على كوتا نسائية، وهي بلا شك إضافة جديدة تثير تساؤلات لمسألة التمثيل السياسي ولمسيرة الديمقراطية في الأردن .

مضمون الشعارات الانتخابية

من الواضح أن خيار التركيز على محتوى الشعارات الانتخابية ومضمونها كان ولا يزال يعتبر من أكثر وسائل الاتصال المستخدمة بين الفرد المرشح للفوز في موقع في مجلس النواب وبين المواطن الناخب الذي يمكن أن يتأثر في الشعار الانتخابي للمرشح ويختاره. ومن خلال الإطلاع على شعارات المرشحين الفائزين والمكرر فوزهم في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر في الأردن، نجد أن العديد من هؤلاء المرشحين قد فضل التركيز في شعارات حملاته الانتخابية على نوعية وطبيعة الشعار المراد إيصاله للمواطن للتعبير عن هويته واهتماماته وجذب انتباه القواعد الانتخابية له . فمثلا ، جاء شعار النائب خليل عطية " **معا من اجل مكافحة التطبيع**" أما ، شعار محمد أبو هديب هو" **على العهد باقون انتماء..جرأة.. مصداقية**"، ممدوح ألعبادي " **على العهد باقون والوطن للجميع** " ، محمود الخرابشة" **خير الناس انفعهم للناس**" ، عبد الرؤوف الروابدة" **الأردن أولا، نحو حياة حزبية**"، بسام حدادين" **ملعب شعبي لكل قرية ومدينة**" ، محمد الكوز" **الوطن وحقوقكم.... مهما غلا الثمن**" ، موسى الوحش، عزام الهنيدي " **لا أريد الإصلاح إلا ما استطعت**"، عبد الله الزريقات" **ما جئتكم لأحمي مصالحي بل لأحمي مصالح الوطن والمواطن**" ، فخري اسكندر" **كنت معكم وسأبقى**" ، عبد الهادي ألمجالي " **الوطن للجميع**"، سعد هايل السرور" **المصداقية والتميز**"، موسى الزواهرة " **الوحدة الوطنية مطلب أساسي**"، عبد الكريم الدغمي" **الوطن فوق كل اعتبار**"، مرزوق الدعجة" **يدا بيد... نبني أردن الغد**" (www.joinparliament.com).

وعند الإطلاع على الشعارات المذكورة أعلاه - موضوع البحث- نجد أن العديد من مفرداتها كانت تتصف بالعمومية مثل : الأردن أولاً، والوطن للجميع، خير الناس انفعهم للناس ، والوطن فوق الجميع، وحماية مصالح الوطن، والتغيير والإصلاح ، كلها مفردات كانت قد حازت على النصيب الأعظم من الشعارات، في حين اختار بعض المرشحين شعارات متفرقة احتوت على مضامين مختلفة كالإسلام هو الحل والمصداقية والتميز وخير الناس أنفعهم للناس وغيرها .

يتضح من خلال دراسة شعارات النواب أن بعضهم حاول في حملته الانتخابية إعطاء أسم وصورة المرشح طابعا وطنيا موحدا كون المرشح يضع مكانة الدولة في أهم اهتماماته السياسية وانشغالاته ، كما طرح بعضهم بعداً مجتمعياً محاولاً البرهنة من خلال الشعار عن إيمانه بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، وعن ابتعاده عن التميز والتفرقة بكافة أشكالها المذهبية والقبلية والطبقية وغيره. ربما جاءت اختيارات المرشحين من الناحية العامة في حملاتهم الانتخابية للعبارات المذكورة أعلاه وعموميتها بغية عدم الخوض في تفاصيل واهتمامات غير متفق عليها من عموم المواطنين في المرحلة الانتخابية تحسبا من الدخول في محور نقاش يختلف عليها وقد تقود إلى نتائج عكسية على المرشح إذا لم يكن مثقفا تثقيفا كافيا للتأثير على الناخب(**النمري: ٢٠٠٨**) . ولذلك أختار بعضهم طريق الابتعاد عن الجدل المؤثر، من خلال طرحه شعارات تعتبر محل اتفاق الجميع. فمن البديهي والمعلوم لكل أوساط الناخبين أن لا مجال لمخاصمة المرشح لاختياره شعار يهدف إلى رفعة الوطن ونهضة الدولة والمجتمع. وكذلك هو الحال بالنسبة لشعارات الإصلاح السياسي والتغيير والإسلام هو الحل .لقد جاءت تلك الشعارات متصفة بالعمومية ومتناسبة مع رغبات الشعب وتطلعاته نحو الإصلاح السياسي.

بالإضافة للشعارات الانتخابية المذكورة أعلاه ، تضمن بعضها الآخر على عبارات ذات مفاهيم عامة تدور حول الاهتمام بالشؤون العامة والسياسة الداخلية للدولة ،وطرحتها في الحملات الانتخابية للمرشحين، سواء في شعارات مضمون الرسالة و حتى في الشعارات التضامنية بين المرشح والناخب حيث تظهر كلمة الوطن والمواطن والإصلاح بكثرة. لقد اتسمت شعارات أغلب المرشحين بالتركيز على القضايا الداخلية والخدماتية والاكتفاء بالشعارات والمطالب دون رؤى تفصيلية لطبيعة الأزمات الداخلية وطرح الحلول العملية لها. أنها شعارات ايجابية في مضمونها ولكن تنفيذها يحتاج لبرامج وقدرة على التنفيذ.

تحليل المضمون

عند النظر إلى الشعارات الانتخابية ودراسة أسبابها وأهدافها المراد إبرازها وتحقيقها نستطيع من خلال ذلك أن نجد أن بعضها احتوى على شعارات الوحدة الوطنية ، في حين تناول بعضها الآخر على عبارات تنادي بالإصلاح ،ناهيك عن وجود دعايات تمت بواسطة لصق صور بعض المرشحين وبيانات تعكس نشاطاتهم في المجلس السابق ،أو بيانات شخصية وغيره. ولتسهيل دراستها يمكن تقسيمها إلى شعارات تتعلق بقضايا داخلية وأخرى تتعلق بقضايا خارجية .(Asmar, 2008) . بالنسبة للشعارات التي تتعلق بالقضايا الداخلية، فإنها كانت في معظمها تدور حول ضرورة أيجاد إصلاحات تشريعية وسياسية وتنادي بضرورة تغيير أو تعديل القانون الانتخابي المعمول به في الأردن القائم على نظام الصوت الواحد لكل فرد في المجتمع، وهذا الطرح جاء بشكل يتناسب مع مشروع الإصلاح والتنمية السياسية في المجتمع الأردني.

أما بالنسبة للقضايا الإقليمية والدولية فلقد كان لها تأثير واضح هي أيضا على الشعارات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات التشريعية الأردنية .لقد تم الاستعداد للانتخابات النيابية الأردنية وسط ظروف إقليمية ودولية معقدة كان لها تأثير مباشر على طبيعة الشعارات الانتخابية والوضع الداخلي للمجتمع الأردني(Schenker, 2008). لقد اهتمت تلك التيارات بالتطورات التي حدثت في المنطقة العربية وخاصة ما حدث على الساحتين العراقية والفلسطينية. إن اهتمامات هذه التيارات تأتي منسجمة مع التمييز الثقافي والديموغرافي للمرشح والناخب الأردني على حد سواء. فالمعلوم للمهتم بدراسة المنطقة العربية أن التركيبة الديموغرافية والثقافية للمجتمع الأردني لها انعكاسات واهتمامات متباينة بين الناخب والمرشح بناء على أصل المواطن وتوجهه الثقافي نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية لكل منهما **(أبو رمان ، ٢٠٠٨، :٢).**

كذلك تختلف الشعارات الانتخابية بين المرشحين من مكان لآخر حسب الوضع الطبقي الثقافي والسياسي والتعليمي والاقتصادي والمدني لكل منهم. ففي مناطق العاصمة يتم الحديث كثيراً عن الدستور والمؤسسة السياسية والإصلاح السياسي وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان والحريات العامة، وغيره، في حين في مناطق الأرياف يتحدث المواطن عن الخدمات الاجتماعية.(**النقشبندي ،٢٠٠٨ :٢**).

لقد سعى كل مرشح من خلال شعاره الانتخابي لإبراز شخصيته النيابية والتأثير على الفرد الناخب، بغية إيصال نفسه لعضوية المجلس النيابي. أي أن تلك الشعارات تهدف لإمداد الجمهور بالمعلومة عن سياسة النائب أو المرشح وأهدافه، ومحاولة التأثير في الناخب بكل الوسائل والإمكانات المتوفرة من خلال استخدام جميع قنوات الاتصال والإقناع، وذلك بغية الوصول للفوز بالانتخابات.

لذلك طرح بعض المرشحين للانتخابات النيابية البعد الوطني والإصلاح والتغيير والبعد الديني في حملاتهم الانتخابية(**غرايبة، ٢٠٠٧ :**). وعند البحث في تلك الشعارات نجد مثلاً أن كلاً من ممدوح العبادي، ومرزوق الدعجة، وعبد الكريم الدغمي، وعبد الله الزريقات، وغيرهم ، قد تحدث في شعاراته الانتخابية عن الأردن وعن الوحدة الوطنية. في حين نجد أن بعضهم الآخر طرح شعاراً يتعلق بالقضية الفلسطينية والمتضمن مكافحة التطبيع مع إسرائيل. وأخيراً، حاول بعضهم طرح شعار "الإسلام هو الحل" بعمومية الشعار باعتباره يعبر عن الهوية الحضارية للأمة، ويحدد الخصوصية التي تتمتع بها الأمة العربية والإسلامية، وتميزها عن غيرها من الأمم والشعوب الأخرى.

على الرغم من أن شعار الإسلام والإصلاح السياسي يعتبران من الشعارات المفضلة والمتداولة في السنوات الأخيرة وقد دخلا أدبيات العمل السياسي في العديد من الدول العربية والإسلامية عبر السياسة الخارجية ومراكز الأبحاث في دول متعددة ، إلا أن هؤلاء النواب الذين تعاطوا معه كشعار داخلي تبناه العديد منهم حتى وإن أتخذ مقاصد مختلفة وفقا لمدارسهم الفكرية والأيديولوجية المتعددة

(العمد ، ٢٠٠٨). فالإصلاح السياسي بالنسبة للتيار الإسلامي يعني تطبيق الشريعة الإسلامية، في حين يرى أنصار التيار الليبرالي والوطني أن الإصلاح السياسي ضرورة منح المزيد من الحريات العامة والانفتاح على أنظمة العالم ذات الأنظمة الديمقراطية.

إن كلمة الإصلاح التي يطرحها المرشح الليبرالي الأردني تختلف في مفهومها عن كلمة التغيير التي يطرحها التيار اليساري أو الإسلامي. فالإصلاح السياسي في الأردن يعني بالنسبة لهذا التيار التمسك بنفس المنهج الوطني أو الديني مع وجود رغبة في تطويره وتحديثه نحو الأفضل بشكل لا يحدث تغييراً راديكالياً في الدولة والمجتمع. ثم إن كلمة الإصلاح تعتبر محل تداول ديني وقيمي قديم في الموروث التاريخي للمجتمعات العربية الإسلامية، على عكس ما تقود إليه كلمة تغيير من معان مشرعة في مخيلة بعض الناخبين ، مثل التغيير الراديكالي ،والتغيير من الخارج ،وتغيير القيم بمعنى التخلي عن الهوية المحلية والإقليمية واستبدالها بهوية قادمة من مجتمعات وأنظمة غريبة عن المجتمع الأردني.

من هنا نجد أنه بغض النظر عن المقاصد الأخلاقية والوطنية التي تهدف لها كلمة الإصلاح في الشعار الانتخابي فإن مسألة تبنيها كشعار سهل وبسيط في الحملة الانتخابية تقتضيه طبيعة المنافسة وأحيانا الخصومة السياسية بين المرشحين. فمن يحمل هذا المصطلح كشعار إنما يريد القول بأنه مختلف في فكره وأهدافه عن بقية المرشحين، كما أنه يمتلك الجرأة والأهلية للتغيير ، وهو بهذا الشعار يريد تسجيل نقطة تميزه عن غيره حتى يشبع فضول الناخب ويؤثر في بيئته النفسية والذهنية للتصويت له والفوز بكرسي البرلمان(**الوقيان، ٢٠٠٨**).

ثالثاً: الشعارات المتفرقة التي تدخل في إطار تحليل مضمون الرسالة إذ حملت طابعاً إخبارياً، فهي تختلف في غاياتها ومضمونها عما سبقها من شعارات طرحها بعض النواب. فمثلا محمد أبو هديب يقول في شعاره الانتخابي: "على العهد باقون" وهذا الشعار مهم وربما مفهوم لمجموعة معينة من الأفراد إلا أنه شعار مبهم

على الأغلب وبعيد في الوقت نفسه عن اهتمامات المواطنين بسبب خصوصيته وعدم وضوحه .أما فيما يخص شعار سعد هايل السرور من بدو الشمال الذي تضمن على المصداقية والتميز الذي يعطى الجزء الأول من الشعار معنى الصدق في العمل والتعامل يعبر عن توجهه الذي ينتمي له المرشح في تبني مضامين أخلاقية وقيمية في المجتمع، في حين يأتي الجزء الثاني من الشعار مشيراً إلى تميز النائب في أدائه النيابي عن غيره ، وهي عبارة مجردة في معناها العام باستنادها على معيار الكفاءة والأهلية في الميدان الانتخابي وإنما ذاتية في معناها الانتخابي الخاص في حملة المرشح .

في كل الشعارات الوطنية للمرشحين في الانتخابات النيابية - موضوع البحث- ، تبين أن مفردة الوطن الأردن أولاً، واسم الدولة، تعتبر مفتاح الجذب ولفت الانتباه الأساسي والمحوري للتأثير في ذهنية وعاطفة الناخب **(العمد ، ٢٠٠٨).** فشعار "الأردن أولاً"، وشعار "معاً نبني الأردن"، وإن كان يعني الدولة، فإنه يتضمن أيضا حماية الشعب.فمن خلاله يريد تحقيق غايات انتخابية إستراتيجية أكثر من كونه شعاراً ذا معطى وطني أخلاقي. فمن خلال هذا الشعار يحاول المرشح أن يبين بل ويثبت إيثاره وتضحيته من أجل الدولة والمواطن فيها، و يريد في الوقت نفسه البرهنة على أنه غلَب اهتمامات الوطن على اهتماماته الشخصية والخاصة، وذلك من خلال طرحه لشعار الوطن أولاً. وكأنه يقول: إنه في مستوى طموحات ومسؤوليات الدولة ، وقادر على المساهمة برفعتها وتطورها ، في حين يحاول بطريقة غير مباشرة وغير واعية إخفاء الهدف الأساسي من وراء وضع شعاره ، المتمثل بسعيه للنجاح في الانتخابات والفوز بكرسي في مجلس النواب من خلال تصويت الناخبين له .

رابعاً: الشعارات الشخصية: يمكن تفسير ظاهرة الشعارات الشخصية والخاصة في الحملة الانتخابية، على أنها تلك الشعارات المرتبطة بالمرشح في عملية الاتصال. لذلك فإننا نميز بين نوعين من أنواع الشعارات الشخصية، الأولى يكتفي

فيها المرشح بتضمين اسمه على اللوحة الإعلانية أو الملصق الانتخابي مضافا للمعلومات الأساسية عن رقم الدائرة وموعد الانتخابات رغم احتلال الأخيرة منها مكانة جانبية مقارنة بالاسم المكتوب بالخط العريض. وهناك أيضا شعارات شخصية لا تكتفي بوضع اسم المرشح وإنما ترفقه بشعار يعبر عن هوية وشخصية المرشح. وإذا تابعنا الإعلانات التي تم طرحها في الانتخابات التشريعية الأردنية - موضوع البحث - ، نجد أن الشعارات الذاتية بنوعيها ، ذاتية الاسم ، وذاتية الرسالة ، قد احتلت نسبة لا يستهان بها من أعداد المرشحين المكرر فوزهم في الانتخابية الأردنية ، كما تضمنت أسماء نواب ذوي خبرة في العمل البرلماني والعمل السياسي العام.

إن إبراز اسم المرشح الشخصي دون تبني أي شعار، ربما يأتي نتيجة لحصول المرشح على قاعدة انتخابية شبه مستقرة، يعتقد بأنها تمكنه من الفوز والنجاح في المنافسة الانتخابية دون حاجة منه لطرح شعارات انتخابية. إن هذا الأسلوب يعود لعملية التسويق الانتخابي المعروف في الأردن الذي يقوم بالدرجة الأولى على الاتصال المباشر بين المرشح والناخب وفقا لنظام اجتماعي قائم على العلاقات العشائرية. فالمرشح يقوم بواسطة هذا النمط الانتخابي الشخصي بزيارة لدواوين العشائر، وحضور المناسبات المختلفة لأهل الدائرة و أداء الخدمات لأبنائها، وهذا العمل يسند المرشح ويعتبر رصيدا له في العملية الانتخابية. أي أن تواجده الشعبي والمجتمعي سواء بصفة شخصية أو عن طريق الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي لها علاقة بخدمة الجمهور توفر له حالة انتخابية تغنيه عن طرح شعار انتخابي.

فمثلاً ، مرشح متمرس في العمل النيابي والحكومي مثل عبد الهادي المجالي، وعبد الرؤوف الروابدة ،الحائز كل منهما على مقعد نيابي في دورات برلمانية متعددة ومتتالية وإشغالها لمناصب سياسية متعددة، يجد أي منهما أن اسمه يجسد بحد ذاته دعاية انتخابية نظرا لتاريخه السياسي المعروف وحجم الإنجازات الخدمية التي حققها لأبناء منطقته الانتخابية ومعرفته الدقيقة بناخبي الدائرة التي

يترشح فيها ومعرفته لطبيعة مطالبهم ربما ولدت إليه قناعة بعدم ضرورة طرح شعار انتخابي في حملته الانتخابية . والقاعدة ذاتها تنطبق على النائب عبد الكريم الدغمي وسعد هايل السرور وخليل عطية وغيرهم التي جاءت شعاراتهم الانتخابية ذات صفات عامة وقسم منها ذات خصوصية شخصية . فرغم عمومية وشخصية شعاراتهم الانتخابية نجد أن كلاً منهم نال عضوية مجلس النواب الأردني للأعوام ١٩٨٩، ١٩٨٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.

فمن خلال هذه النوعية من السلوكيات والشعارات والنجاح الذي حققه المذكورون وطريقة الاتصال الانتخابي التي سلكها بعضهم، يتبين عدم وجود فرق في استخدام الشعارات بين ما يسمى بنواب المبادئ والخط السياسي وبين نواب الخدمات، النواب المقربون من الحكومة أو نواب المعارضة ، فكل له دوافعه الخاصة في تبني هذا النوع من الاتصال مع الناخب.

يبقى أن نذكر بأن أهداف المرشحين من وراء الشعارات الذاتية تخضع لفرضيات عديدة مفتوحة في ذهنية المتلقي لها ، وهي في بعض الحالات دليل ثقة المرشح بقدرته على النجاح والفوز بمقعد في البرلمان، الأمر الذي يثنيه عن صياغة شعار خاص بمضمون الرسالة التي يريد إيصالها للفرد الناخب، كما أنها تمثل رؤية إستراتيجية للمرشح يبتعد فيها عن تبني شعار غير متفق عليه من قبل كافة شرائح العملية الانتخابية في دائرته . فالميول والاتجاهات تتعدد للدرجة التي يكون فيها للشعار ذي الموضوع الواحد آثار عكسية قد تتسبب في تآكل رصيده الانتخابي ، ويظهر هذا الاسم كعامل موحد تصطف حوله كل الاتجاهات، كما يبرهن على سمة تواضع وسط حملات انتخابية مليئة بتقنيات ووسائل وعبارات الدعاية التي رضخت لتقنيات التسويق التجاري بإسقاطها على المشهد الانتخابي الصرف (**الوقيان** ، ٢٠٠٨).

أما بالنسبة للشعار ذاتي الرسالة، فإنه مهما اختلف وتعدد لدى المرشحين ، فإن القاسم المشترك الذي يجمع الكل هو التأكيد على سمة الثبات والاستمرارية

على نفس النهج دون تغيير ومن هنا تتبع أهمية استخدام مفردات مثل :أصالة ، وصلابة، ومصداقية ،وثبات ، وثقة ،وتجربة ،الخ، في كافة الشعارات المذكورة .

كذلك، ساهم كل من غياب فاعلية التعددية الحزبية والعمل السياسي المنظم في الأردن على ظهور الشعارات الذاتية لبعض المرشحين ونجاحها، و تلعب دور البديل عن دور الأجهزة الحزبية في هذا البلد، وأضعف دورها على الساحة الأردنية **(الجزيرة ٢٢/١١/ ٢٠٠٧).** فالمرشح يستفيد من خطابه السياسي الناقد لأداء الحكومة وسلوكها السياسي غير المرضي في تبني النمط المثير للمشاعر بإبراز شعار ذاتي أقرب للشعارات الشعبية، والأيديولوجية، حيث تظهر كأداة مستخدمة فيما يسمى بدعاية الحرب النفسية.

من جهة أخرى ، بخلاف الشعارات الذاتية ، هناك شعارات أخرى تركز على طبيعة العلاقة التبادلية بين المرشح والناخب ،التي يعول عليها المرشح في تقدير الناخب في التصويت له نتيجة لاهتمامه إما بمواضيع هامة رئيسية تلتقي مع شعارات مضمون الرسالة التي يطرحها المرشح ،مثل الإصلاح ، أو بتذكير الناخب بالجانب الخدماتي الذي يؤديه له.

لقد استند الباحث في تصنيف الشعارات التضامنية على ما يربط المرشح بالناخب من عبارات مثل كلمة "معاً نعمل" أو "معكم" ، إضافة لاستعماله مفردات صيغة الجمع مثل: "نتواصل" و" ثقتكم "و "دعمكم" ، وكما يعبر شعار بعض المرشحين مثل ، المرشح محمد أبو هديب عند محاولته تغييب صورته وإظهار صورة وشعار انتخابي يبعد نفسه ويذوب بالمجموع الانتخابي في شعاره مثلاً، "صوتكم المسموع وإرادتكم الحرة "، مما يعني بأنه لم يفكر بخوض الانتخابات إلا من دافع انغماسه في سماع صوت الجماعة الانتخابية وإرادتهم الحرة ، وأنه لم يوجد بهذا الوضع الانتخابي إلا لكونه يريد القيام بواجباته تجاهها . وهذا بطبيعة الحال شعار يريد به المرشح إبراز صفة التواضع والإيثار المتناهي. كذلك هناك من يوظف من بعض المرشحين عبارات ذات قيم معينة وأخلاقية مثل ،الصدق و الوفاء والإخلاص

في شعاره استناداً على دوره الخدماتي الكبير للتعبير عن المصلحة الفردية للناخبين كل على حدة، وذلك بمعزل عن الدور الذي يلعبه النائب كمشرع لخدمة الدولة ، الأمة.

أخيراً يشير البحث إلى أن النسبة الكبيرة لعدد المرشحين المستخدمين للشعارات التضامنية ، تنبع من تلك العلاقة الفردية المباشرة بين المرشح والناخب التي يفرضها النظام الانتخابي في الأردن، غير القائمة على معايير البرامج الوطنية والتنظيم الحزبي ذات الدور الوطني الشامل.

الشعار الانتخابي للمرأة الأردنية

لقد شاركت المرأة الأردنية بالانتخابات النيابية وعادت ثلاث نساء من سيدات المجلس النيابي الرابع عشر إلى مقاعدهن في المجلس الخامس عشر. وبالإضافة لذلك فازت أربع نساء حسب نظام الكوتا النسائية ،مما أدى إلى أن تصبح الحصيلة النهائية للنساء سبعة مقاعد ،وهي أكبر حصيلة من المقاعد بتاريخ المجالس النيابية الأردنية. وكان أقوى من عاد من تلك المرشحات هي النائبة فلك الجمعاني. فالنائبة فلك الجمعاني حصلت على مقعد نيابي تنافسي في محافظة مأدبا وكانت ترفع شعار انتخابي:"على العهد باقون"، واستندت على أعمالها الخدمية التي قدمتها لمنطقتها الانتخابية في لواء ذيبان خلال أربع سنوات أمضتها في المجلس النيابي الرابع عشر. المرأة القوية النائبة الثانية فازت في لواء بني كنانة في شمال الأردن وعرفت بعملها الجاد وشعارها يدعو إلى انتفاض المرأة من خيمة الكوتا النسائية،وتعتبر المرأة في المقدمة ولا تحتاج إلى حلقات مغلقة تحمي نفسها من التكتل الذكوري في مجلس النواب **(شاهين ، ٢٠٠٨)** . أما النائبة الثالثة هي إنصاف الخوالدة من لواء بصيرا في مدينة الطفيلة في جنوب الأردن التي عادت أيضاً للمجلس الخامس عشر جنباً إلى جنب مع النائبات أعلاه، وطرحت شعارات : ردوا الوفاء بالوفاء مشيرة إلى الخدمات التي قدمتها لمنطقتها الانتخابية.

أما ما تبقى من النائبات الفائزات في المجلس الخامس عشر فلم يأتي هذا الفوز مكررا في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر ، وكما يشير إليه عنوان البحث. وبناء على ذلك فإن الباحث لا يرى بضرورة التنويه لبعض أفكار تلك الفائزات من الكوتا النسائية .

معوقات تطبيق الشعارات الانتخابية

إن البحث في المشاكل والعوامل التي خلفت آثاراً سلبية على الانتخابات النيابية ،وحالت دون تحويل محتوى شعارات النواب موضع التطبيق العملي في السياسة الأردنية، هي محاولة من الباحث للدخول في محتوى العملية الديمقراطية برمتها في هذا البلد. إنها تدفع الباحث للبحث في دور الأحزاب السياسية، والبعد الاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني، والتشريعات القانونية التي تتعلق بالانتخابات النيابية، وأساليب التواصل في العملية الانتخابية وغيرها. وهذا يعني أنها ليست عملية إجرائية تتحدد بعلاقة المرشح بالناخب، والسلطة التنفيذية بالتشريعية فقط، بل تتجاوزها إلى مشاريع هامة تتعلق بالهيكل الكلي للدولة والمجتمع الأردني والمفاهيم المؤثرة في تكوينه. من خلال البحث في الشعارات الانتخابية وتحليلها كشف البحث عن مجموعة من النقاط التي أعاقت تحويل مضامين الشعارات الانتخابية إلى مشاريع فعلية في الدولة الأردنية من أهمها ما يلي:

أولاً : دستورية تتعلق بقانون الصوت الواحد، **ثانياً:** إشكالية مجتمعية سياسية تتعلق بالبعد السياسي المعرفي والثقافي للمجتمع الأردني، **ثالثاً: إشكالية** التنظيم الحزبي ومحدودية اللقاءات الحزبية مع ضعف الدعم الحزبي للمرشحين، ومحدودية الفائزين منهم،وغياب البرامج الانتخابية من قبل المرشحين باستثناء بعض البرامج الخاصة بالأحزاب الدينية.

الإشكالية الأولى: قانونية وتتعلق بجمود قانون الانتخاب: يعزو بعض الكتاب ضعف نتائج الانتخابات النيابية في الأردن والوضع السياسي المشوه يعود

لوجود قانون الصوت الواحد الذي عمل على زيادة دور العشائر وأوجد التكتلات الاجتماعية والطائفية، وأضعف المشاركة الحزبية في الانتخابات(**النجار ، ٢٠٠٨**).

الإشكالية الثانية:إشكالية مجتمعية سياسية تتعلق بالبعد السياسي المعرفي والثقافي للمجتمع الأردني، فعند النظر إلى واقع التفاعل المجتمعي وحركة التيارات والتنظيمات السياسية في الأردن نجدها لا تنسجم مع المفاهيم والنظريات العلمية التي تصف عملية الانتخاب بأنها مشروطة بالمؤسساتية والتنظيم والاستمرارية وليست شخصانية ولا مؤقتة. فلقد حدد الإطار المجتمعي المبني على أسس ثقافي قيمي معين للمجتمع الأردني طبيعة الأساليب والشعارات الانتخابية المستخدمة في الحملة الانتخابية لكل مرشح (**الخيطان، ٢٠٠٨ **). حيث انطلق بعض المرشحين من مدخل ديني سواء في الشعارات الانتخابية أو في المهرجانات الخطابية المستخدمة في دعاياتهم الانتخابية ،أومن خلال الوطن والوحدة الوطنية بالنسبة للبعض الآخر.

يجد المطلع على المشهد الانتخابي في الأردن من واقع الشعارات المطروحة لكافة الشرائح المجتمعية والمهنية في الدائرة ،وما بين طبيعة التركيبة الفئوية والطائفية للناخبين في الدوائر الانتخابية أن هناك دوائر انتخابية تتوفر فيها نسب نجاح كبيرة لبعض المرشحين الذين ينتمون لقبائل أو لمذاهب دينية بعينها ، و هذا الخلل الكبير في التركيبة الفئوية للدوائر يقلل لأدنى حد من أهمية التعويل على الشعارات الانتخابية، كعامل هام في تحقيق النجاح . وبما أن توقعات النجاح محسومة كلياً للمرشح العشائري الذي يفوز في الانتخابات الفرعية التي تجريها العشائر الكبيرة لمرشحيهم قبل الاقتراع بأشهر، ومن هنا يفقد الشعار الانتخابي قيمته الدعائية ولا يصبح له قيمة انتخابية تذكر سوى أنه عادة لا بد من اتباعها والاستمرار بها لاكتمال عناصر الحملة الانتخابية(Sweiss, 200 120) .

مما لا شك فيه ،عندما يكون النجاح كأمر واقع في الانتخابات النيابية بسبب التفوق العددي أو الكمي لأفراد العشيرة والقبيلة على أقليات أخرى أو أفراد

مـذهب آخـر، من الطبيعـي أن يتغلـب شـعار خدمـة الجماعـة الفئويـة والـدفاع عـن مصالحها على شعارات المصلحة الوطنية، وأن يتحول النائب من وطني تشريعي إلى دور فئوي خدماتي، لا ينسجم مع أولويات وانشغالات المجتمع والدولة ، كما أنه لا يسعى إلى تحقيق هدف تضمين تلك الأولويات في السياسة العامة للدولة الأردنية.

بصفة عامة تكشف انتخابات عام ٢٠٠٧ وقبلها عام ٢٠٠٣ عن استمرارية الدور الذي لعبته الانتماءات العائلية والطائفية - لمرشحي الأديان الأخرى- في ترجيح فوز المرشحين المستقلين بأغلبية مقاعد المجلس النيابي الأردني للدورتين المتتاليتين موضوع البحث. ومن هنا يشير هذا القول ونتائج الانتخابات إلى عدم وضوح ترابط مباشر بين كثافة الدعاية والشعارات الانتخابية كماً ونوعاً، وفرص نجاح المرشح في الانتخابات النيابية(**كمال ، ٢٠٠٣ :١٢٣**).أي ليس من الضروري أن تؤدي كثافة الشعارات الانتخابية إلى الفوز في الانتخابات النيابية في هذا البلد.

على ضوء ذلك، أخذت الشعارات الانتخابية طابعاً فردياً وجاءت مشخصنة أو عامة في بعض منها ، على المستوى النظري والعملي. لقد كانت شعارات تعبر عن وجهة نظر مرشحين لا يحملون منهج ومشروع وطني ، بل مجردين من كافة الإمكانات المتوفرة لدى الأحزاب السياسية من قواعد شعبية، ولجان متخصصة، ودراسات وأبحاث عميقة ، بناءً عليه أصبح من غير المتوقع أن تأخذ الشعارات الانتخابية طريقها نحو التطبيق في السياسات العامة للدولة ، ما دامت تلك الشعارات تتركز في نوعيتها ومحتواها على شخصية المرشح وعموميتها ، وإدراك أطراف العملية الانتخابية بعدم القدرة على تطبيقها ما لم يكن هناك قدرات وآليات تنظيمية فاعلة مستندة على عوامل داعمة لتطبيقها في مجلس النواب.

ثالثاً: إشكالية التنظيم الحزبي وغياب البرامج الانتخابية من قبل المرشحين باستثناء بعض البرامج الخاصة بالأحزاب الدينية على الرغم من وجود حوالي ٣١ حزباً سياسياً أردنياً مرخصاً(Choucair, 2006). يمثل وجود التنظيم الحزبي والأحزاب السياسية السمة الأساسية للعملية الديمقراطية في المجتمعات مهما كانت

أشكالها وطبيعتها (Downs, 1957). فالنظام السياسي القائم على مبدأ التعددية الحزبية يعتبر من أفضل النسق والآليات التي وصلت إليها التجارب المجتمعية بتعبيرها عن التمثيل السياسي لإفراد المجتمع، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي والقبلي والجهوي. (Udofia, 1981:435-447)

في الوقت نفسه، يضمن هذا النمط من العمل السياسي مشاركة المواطن بطريقة متساوية مع الآخرين ويكفل حقوقه ومطالبه وفقا لقناعاته المبنية على أفكاره وقناعاته المختلفة متجاوزاً الانضمام لمجموعات وتكتلات اجتماعية عشائرية وطائفية وجهوية أو دينية. ومن ذلك تستطيع الأحزاب السياسية المساهمة الفاعلة في تقديم البرامج والخطط والمشاريع التنموية في الدولة. في الوقت نفسه، تشكل الأحزاب السياسية الأرضية الخصبة لتأهيل كوادر سياسية متخصصة في مجالات متعددة تساهم في استمرارية ودعم الدولة في كافة مجالاتها التنموية . (Neumann, 1956)

على الرغم من هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في البرامج العامة للدولة الأردنية ،وعلى الرغم من وجود حوالي ٣١ حزباً سياسياً مرخصاً للعمل السياسي في الأردن (Choucair, 2006)، إلا أن الانتخابات النيابية الأردنية - موضوع البحث- أفرزت إشكالية كبيرة تمثلت بتراجع متزايد للتعددية الحزبية والسياسية في المجلس النيابي الأردني الخامس عشر، حيث حصلت الأحزاب السياسية على ستة مقاعد نيابية فقط من أصل ١١٠ ، في حين تعزز دور القوى التي تستند على العشائر وحصلت على ثمان وتسعين مقعداً، مما يحول دون الاستفادة من وظيفة ممثلي الأحزاب ودورهم كوسيط بين الشرائح الاجتماعية والسلطة التنفيذية ،ويضعف من تأثيرهم في القرار السياسي ولا يساعدهم في وضع الشعارات النيابية موضع التنفيذ في السياسات العامة للدولة. الجدير بالملاحظة القول هنا، إن حالة غياب الأحزاب السياسية والبرامج لم تكن في الدورة الانتخابية الأخيرة فقط، بل ظهرت واضحة في عدة دورات سابقة أيضا،

وأصبحت ظاهرة شبه عامة في الانتخابات النيابية الأردنية(**كريشان ٢٠٠٨**).

يؤكد الباحث - من واقع مشاهدات يومية مباشرة - على أن الفجوة التي تعرضنا لها في هذا البحث مابين طبيعة الشعارات الوطنية للمرشحين في مرحلة الانتخابات ، وحالة التذمر الملاحظة في المجتمع الأردني عن الأوضاع العامة وأداء المجلس النيابي والحكومة ، ناتجة في معظم أسبابها عن أزمة في أساليب التواصل الحديث ، وعن ضعف في إتقان وتوظيف مجال الاتصال والتسويق الانتخابي .

إن البحث في إشكاليات الاتصال والتسويق الانتخابي في الأردن ، ليس بحثاً يتناول استخدام الوسائل والتقنيات المتوفرة فيها ، بل يبحث بعمق في متغيرات العلاقة بين المواطن والنائب والحكومة ، وفي تبدل أصول اللعبة السياسية من نمط الخطاب فيها ووسائل الإقناع والفهم المشترك لتحقيق غايات مشتركة تعبر عنها الشعارات على شكل مشاريع برلمانية وحكومية ، ومن الطبيعي أن لا تتحقق تلك المشاريع ولا ترى النور في ظل وجود إشكاليات عميقة في مكونات العملية التواصلية بين أطراف العملية السياسية.ومن هذا المنطلق يستحيل أن تأخذ الشعارات والبرامج الانتخابية في الأردن سبيلها في التنفيذ ، إذا لم تتوفر لها بيئة تواصلية حديثة ومقبولة تقود للفهم البيني المشترك .

الخلاصـــة

تُعد تجربة الأردن الديمقراطية تجربة ناجحة نوعاً ما ، إذا ما تم مقارنتها بما يحدث في الدول العربية الشقيقة المحيطة بهذا البلد. فلقد بدأ الأردن العمل بالحياة النيابية منذ منتصف القرن الماضي ،في حين لم توجد مجالس نيابية في معظم محيطه العربي. لكن الحياة النيابية فيه لم تصل إلى المعايير العالمية في طريقة اختيار المرشح المثالي وفقاً لشعاره وبرنامجه الانتخابي ، بل لا زالت عملية الاختيار تتم وفق أسس ومعايير عائلية وعشائرية وأخرى طائفية ، حيث نجد أن بعض الذين فازوا كان يعود سبب فوزهم للدعم العشائري بعيدا عن وجود برامج وشعارات وأفكار مستقبلية تساهم بهذا الفوز.

عند العودة إلى دراسة الشعارات الانتخابية للنواب المكرر فوزهم في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر ، وجد الباحث من خلال الدراسة والبحث ، أن تلك الشعارات تركزت على قضايا عامة تخص الوطن وقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية متنوعة، ولم تختلف جوهريا عن بعضها بعضاً. وبهذا وجد الباحث أن الشعارات والبرامج الانتخابية التي استخدمها المرشحون في حملاتهم الانتخابية لم تكن السبب في فوز المرشحين أو فشلهم ، بل هناك عوامل أخرى لعبت دورا في النجاح والفشل. فهناك إشكالية جوهرية تواجه إمكانية وضع الشعارات الانتخابية موضع التنفيذ في الأردن. ومن خلال هذا وجد الباحث أن **نتائج البحث** جاءت **مطابقة وموافقة لصحة فرضيته.**

إن تنفيذ تلك الشعارات ووضعها موضع التنفيذ في السياسات العامة الأردنية من عدمه مرتبط بعدد من الأركان بعضها ذو طابع مؤسسي ممثل بمجلس الأمة وسياسة الحكومة القائم على قانون الصوت الواحد ودعم الطابع العشائري في الانتخابات، والأحزاب السياسية، وبعضها منهجي يعكسه الالتزام الدستوري والحرية والمسؤولية والحوار والإيمان بأن الحقيقة والمواطنة لا تحتكرها أو تنفرد بها جهة دون أخرى في المجتمع. وبعضها الآخر سلوكياً يظهر في احترام الرأي الآخر والإقبال على المشاركة الشعبية واحترام القانون. وبطبيعة الحال، فإن الذي يجمع وينظم هذه الأركان في توجه واحد هو توفير النية الصادقة والتوجه الحسن لدى أطراف البيئة الانتخابية، وممارسي العملية الديمقراطية في الأردن، خاصة وهم يسعون لخدمة مجتمعهم وحمايته حيثما كان موقعهم ، ومهما كان حجم وطبيعة مساهمة الفرد فيهم. وبعكس ذلك فإن العملية الديمقراطية ستفشل ويمكن أن تتحول إلى فوضى وتشل العمل العام وتصبح أداة هدم وتمزق للبنى الاجتماعية في المجتمع وبالتالي سوف تفتك بمنجزات الدولة ومكتسباتها.

يمتلك نواب السلطة التشريعية إمكانات وفرص الإطلاع على توجهات ورغبات الإرادة الشعبية عبر الانتخابات ؛ إلا أن فرص تنفيذ شعاراتها وبرامجها

ضئيلة ومحدودة جداً ، وذلك نتيجة لنقص كبير في الإمكانيات الشخصية لبعض أعضائها. وبصفة عامة يكشف لنا التحليل عن انخفاض في تأثير الشعارات الانتخابية على وصول المرشح إلى المقعد النيابي في ضوء نتائج الانتخابات والتي أشارت إلى العديد من المؤشرات من أهمها ما يلي:

أولاً: التراجع المعلن في موقف الرأي العام الشعبي الداعم لمرشحي الأحزاب السياسية على الرغم من حصولها على حق مرشحيها بممارسة أساليب وشعارات الدعاية الانتخابية. فلقد أخفق مرشحو الأحزاب السياسية في الوصول إلى المجلس النيابي ما عدا بعضهم مثل أحزاب الإخوان المسلمين. ولعل ذلك يعكس مدى تأثير سمات المجتمع الأردني القائم على الولاء للعشيرة والطائفة ، حيث تلعب الأساليب المباشرة القائمة على الروابط العائلية دورا بارزا في تحديد النتائج الانتخابية.

ثانياً: يتمثل فوز المرشح في مدى انعكاس استخدام المال وقدرة بعضهم على الإنفاق ،خاصة مع عدم التطبيق الكامل لضوابط الإنفاق على الدعاية الانتخابية على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجلس المنتخب.

لذلك من المتوقع أن تتقلص احتمالات التلاقي والتفعيل بين الشعارات والبرامج التي تترجم مطالب وطموحات الشعب وضرورة إدراجها في السياسة العامة كطريق يؤدي لإنجاح مشاريع التحديث والإصلاح في الأردن ، و تفعيل العملية الديمقراطية والمحافظة على هذه التجربة ما لم يؤخذ بعين الاعتبار ضرورة الانتباه لبعض المؤشرات من أهمها ما يلي:

أولا: هناك ضرورة لإبعاد السلطة التنفيذية عن الإشراف والإعداد للانتخابات، حتى لا تعتبر وكأنها طرف في الانتخابات ، وليس حكما محايدا ، وبالمقابل ضرورة إشراف القضاء الأردني على العملية الانتخابية لإعادة الثقة للعملية الديمقراطية ،واختيار نائب أكثر قدرة على العمل السياسي. إن السعي لتطوير نظام انتخابي وإصلاحه مرتبط بالحاجة إلى الإصلاح السياسي بشكل عام، خاصة أن مجلس النواب الأردني لا يتمتع باستقلالية كافية عن السلطة التنفيذية حتى

يتمكن من أخذ دوره في مجمل العملية السياسية ، ويستطيع تنفيذ شعارات المرشحين في السياسات العامة للدولة.

ثانياً: ضرورة انطلاق الشعارات والعملية الانتخابية والديمقراطية برمتها من الثوابت الأردنية التي تتمثل بالدستور ، والتنمية الوطنية ، والحس بالمسؤولية، وتثقيف المواطن بأهمية العملية الديمقراطية في الأردن ،والمحافظة عليها وحمايتها، وانتخاب مرشح أكثر قدرة على فهم العملية الديمقراطية.

ثالثاً: المبادرة بدعم الأحزاب السياسية وتفعيل دورها، على أن تقوم وفقاً لمعايير وطنية، تعالج مظاهر الفئوية والمذهبية والقبلية ، وتناقش ملفات هامة فيها مثل آليات التمويل ، التمثيل السياسي بكافة الدوائر وغيرها . ليس هناك ما يمكن الأحزاب من تنفيذ برامجها الوطنية، ما لم يكن هناك آلية وقنوات لتحقيقها على أرض الواقع، كالحكومة البرلمانية.

رابعاً: ليس من السهولة تقريب الفهم المتبادل والمشاركة الفعالة بين أطراف العملية السياسية من مواطنين، وحكومة، ونواب مجلس الأمة عبر البرامج والشعارات، ما لم يكن هناك فهم وإدراك بأساليب ووسائل الاتصال الحديثة واستخداماتها.

أخيراً يرى الباحث أن الشعار الانتخابي ليس غاية بحد ذاته، ولا حتى الديمقراطية، بل هي أسلوب حياة ووسيلة لتحقيق الصالح العام مادتها الشعب وغاياتها خدمته، فإذا أحسن أفراد البيئة الانتخابية استخدامها تعود عليهم بالنفع والخير، وإذا أساءوا استخدامها تعود عليهم بالفوضى والسوء والضرر.

المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

- أبو رمان ، محمد سليمان (٢٠٠٨): قراءة في أهم البرامج الانتخابية:الانتخابات الأردنية، مجلة المعرفة، ملفات خاصة، ١/١٢.
- الجزيرة (٢٠٠٧): الانتخابات الأردنية ١١/٢٢.
- الجزيرة (٢٠٠٨): الانتخابات الأردنية، والمعرفة، ملفات خاصة ١/١٢.
- الدستور الأردني.
- الخيطان، فهد(٢٠٠٨) : فوضى الشعارات ونوعية المرشحين ، عمان نت ٨/٢٢.
- النقشبندي ، بارعة (٢٠٠٨): ، عرض منير عتيق، دراسات في الانتخابات الأردنية ، مجلة المعرفة ، ١١/٢٠/ ،ص ٢.
- العمد ، نور (٢٠٠٨) : حملة "كلاشيهات" وشعارات تداعب المشاعر ، عمان نت ، ٨/٢٨/.
- المعرفة ، (٢٠٠٧): الانتخابات النيابية في الأردن على هامش الحياة السياسية، ١ /٢/.
- ألنمري ، جميل ، (٢٠٠٨):حملة شعارات تداعب المشاعر، عمان نت ، ٨/٢٨/ .
- الوقيان ، فارس مطر(٢٠٠٨):الشعارات الانتخابية والسياسات العامة في الكويت على ضوء الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ .مجلة النهضة، المجلد التاسع، العدد الثالث حزيران ص ص ٣- ٤ .
- بريزات، فارس(٢٠٠٧): الديمقراطية في الأردن مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية ٢٠٠٧
- جردانة ، بثينة (٢٠٠٤): المرأة والعمل السياسي، ورقة عمل قدمت للمركز العربي للمصادر والدراسات ٢/١٧/ ص ص ١- ٢.

- شاهين ، عمر(٢٠٠٨): المرأة تتلألأ في البرلمان ، السبت ١/١٢/. انترنت.
- عمون (٢٠٠٨) : الانتخابات النيابية الأردنية :أول سيدة تصل البرلمان خارج الكوتا ، مركز عفت الهندي للإرشاد الالكتروني ، ١١/٢٧/ .
- غرايبة ، إبراهيم(٢٠٠٨): الانتخابات النيابية في الأردن على هامش الحياة السياسية، الإنترنت ١١/٢٧/ .
- كريشان ، محمد(٢٠٠٨): نتائج الانتخابات النيابية في الأردن، الفضائية، ما وراء الخبر ، ٢/١٨/ .
- كمال ، محمود مصطفى (٢٠٠٣): الدعاية الانتخابية :دراسة مقارنة لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ بالتطبيق على الدائرة الأولى بمحافظة المنيا، مجلة شؤون اجتماعية العدد ٧٩، السنة ٢٠، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- موقع وزارة التنمية السياسية http://www.mopd.gov.jo/
- موقع انتخابات مجلس النواب الأردني www.electionsjo.com
- موقع ويكيبيديا العربية ar.wikipedia.org

ثانيا الأجنبية:

- Asmer, Marwan (2008) : Developing Jordan's Political Parties, 7iber Dot Com, November.
- Choucair, Julia (2003) : Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability, Democracy and Rule of Law Project, Carnegie Endowment for International Peace Publication Department Washington D.C.

- Downs, Anthony, (1957): An Economic Theory of Democracy.
- David, Patricia, (2000): "Labor Organization and Electoral Participation" American Journal of Political Science, Volume 44, January.
- Democracy building foundation for Social Democratic and Socialist Parties in Central East and South East Europe and the CIS. Jordan Update 27 November 2007.
- Freie, John, F (1997):" The Effect of Campaign Participation on Political Attitudes". Political Behavior, V.19, No. 2.
- -Holbrook, Thomas M. (1996): Do Campaigns Matters? London Sage Publications.
- Jamieson, G.H, (1998): Communication and Persuasion. London, Groom Helm.
- Krebs, Timothy (1998): "The Deteriorations of Candidates Vote Share and Advantages Incumbency in City Council Elections". American Journal of Political Science, Volume 42, No 1.
- Lip set, Seymour Martin,(1983) : Political Man. London: Heinemann.
- Neumann, Sigmund (Ed) (1956): Modern Political Parties. LL. University of Chicago Press.
- Rush, Michael & Philip Althoff : (1971) An Introduction to political Sociology, London, Thomas Nelson and Sons Ltd.
- Ritzier, George (1992): Contemporary Sociology Theory .New York, McGraw –Hill.
- Schenker, David (2008): Jordanian Islamists and Municipal Elections: Confirmation of Problematic Trend?
- Sweiss, Suleiman (2009) : Building Democracy in Jordan,

Chapter Three, Electoral System in Jordan, See co.uk./fund/atom.

- Udofia, O.E(1981): Nigerian Political Parties: The Role in Modernizing the Political System,1920-1966,in Journal of Black Studies, Volume .11.Number .4. June, pp 435-447.

- www.ftf-jordan.org

- www.electionsjo.com

- www.20112007.com/nwab_jor.html

- www.joinparliament.com